

قرار محكمة النقض

رقم 6/56

الصاوير بتاريخ 06 يناير 2021

في الملف الجنائي رقم 11641 / 2020/6/6

طعن بالنقض - حكم غير نهائي - أثره.

باسم جلالة الملك وطبقا للقانون

بناء على طلب النقض المرفوع من المتهم (ب.م) بمقتضى تصريح أفضى به بواسطة دفاعه الاستاذ (ع.م) بتاريخ 2020/01/28 لدى كتابة الضبط بالمحكمة الابتدائية بسطات والرامي إلى نقض القرار الصادر عن غرفة الاستئنافات الجنحية بالمحكمة المذكورة بتاريخ 2019/12/24 في القضية الجنحية عدد 2801/384 / 2019 القاضي بتأييد الحكم الابتدائي المحكوم بمقتضاه بإدانته من أجل جنحة البناء بدون رخصة ومعاقبته بغرامة نافذة قدرها 3000 درهم مع الصائر والإجبار في الأدنى، وهدم البناء المخالف للقانون على نفقته.



إن محكمة النقض/

بعد أن تلا السيد المستشار المقرر عادل الأيسر التقرير المكلف به في القضية،

وبعد الإنصات إلى السيد الحسين أمهوض المحامي العام في مستنتجاته،

وبعد المداولة طبقا للقانون، المجلس الأعلى للسلطة القضائية

محكمة النقض

وبناء على المادتين 314 و 521 من قانون المسطرة الجنائية .

وحيث يتجلى من تنسيقات القرار المطعون فيه أن الطاعن تخلف رغم التوصل، عن الحضور لجلسة 2019/12/10 التي نوقشت فيها القضية وحجزت للمداولة، فوصفت المحكمة قرارها بأنه بمثابة حضوري في حقه وهذا وصف غير مطابق للقانون، إذ أن المحكمة لم تشر إلى العذر المشروع لتخلفه عن الحضور، مما يجعل الحكم في حقه غيابيا، وبالتالي غير نهائي عملا بمقتضيات المادة 314 من قانون المسطرة الجنائية.

وحيث يستفاد من مقتضيات المادة 521 من نفس القانون أن الأحكام التي ما زالت قابلة للطعن بالطرق العادية كالإستئناف والتعرض، لا يمكن أن يطعن فيها بالنقض، لذا فإن الطلب المرفوع من الطاعن يكون غير مقبول لأنه وجه ضد حكم غيابي ما زال قابلا للمراجعة بطريق التعرض أمام المحكمة التي أصدرته .

من أجله

قضت بعدم قبول الطلب وتحميل الطالب الصائر .

وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بمحكمة النقض الكائن بشارع النخيل حي الرياض بالرباط وكانت الهيئة الحاكمة مكونة من السادة: عبد العزيز البقالي رئيسا والمستشارين: عادل الأيسر مقررا ونعيمة بنفلاح وبوشعيب مرشود والحسن بندالي، وبمحضر المحامي العام السيد الحسين امهوض ممثلا للنياابة العامة، وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة الزهرة جبور .



المملكة المغربية
المجلس الأعلى للسلطة القضائية
محكمة النقض